حـملـة - المركـز العـربـي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center For
the Advancement of Social Media

تقرير ربعي

Q2

نيسان - حزيران 2023

مقدّمة

تشهد الأرض الفلسطينية المحتلة حالة من الاضطراب والتوتر المستمر، حيث لا تزال الأحداث الميدانية تتدحرج بشكلٍ سلبي. وفي الربع الثاني من العام الجاري، شهدت تصاعدًا في أعمال العنف والاعتداءات التي يمارسها جيش الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون ضد الفلسطينيين/ات. وما لبثت تلك الأحداث أن أثرت سلبًا على حقوق الإنسان وحريات الفلسطينيين/ات في الفضاء الرقمي.

بتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والخوارزميات، استمرت شركات منصات التواصل الاجتماعي في إزالة المحتوى وتقييد الحسابات والصفحات الفلسطينية بشكلٍ مكثف.[1] وبينما تُمنح حماية واسعة للخطابات العنيفة والمليئة بالكراهية ضد الشعب الفلسطيني والنشطاء المناصرين له في الفضاء الرقمي الإسرائيلي كما أظهر بحث أصدره مركز حملة مؤخرًا يُحلّل الخطابات العنيفة المنتشرة على منصّة تويتر،[2] يتعرض النشطاء الفلسطينيون والداعمون/ات للقضية الفلسطينية حول العالم لتشويه وقمع يعيق تواصلهم ونشاطهم.

تجاوبت شركات منصات التواصل الاجتماعي مع هذه الضغوط من خلال تطبيق سياسات وإجراءات عقابية تستهدف الحسابات والصفحات الناشطة في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية. وتبرز هذه السياسات في حجب المحتوى الفلسطيني الذي يتناول قضايا الاحتلال والانتهاكات الإسرائيلية.

وفيما يلي تحليل لأبرز الانتهاكات الرقمية التي وثقها مركز حملة من خلال المرصد الفلسطيني لانتهاكات الحقوق الرقمية "حُر" من نيسان حتى حزيران من العام الجاري.

1 وفقًا لما تظهره توثيقات مركز حملة من خلال المرصد الفلسطيني لانتهاكات الحقوق الرقمية "حُر". لنك:
7or.7amleh.org

2 "تحليل الخطاب الإسرائيلي التحريضي ضد بلدة حوّارة." مركز حملة. 2023. لنك:
https://7amleh.org/202301/06//hmlh-ysdr-tqryra-yhll-alkhtab-alisraeyly-althrydhy-dhd-bldh-hwarh-ala-mnsh-twytr

الانتهاكات

واصلت شركات التواصل الاجتماعي محاربتها للرواية والمحتوى الفلسطيني خلال الربع الأوّل من العام.
إجمالي الانتهاكات بلغ: 443

توزيع الانتهاكات حسب نوع الانتهاك

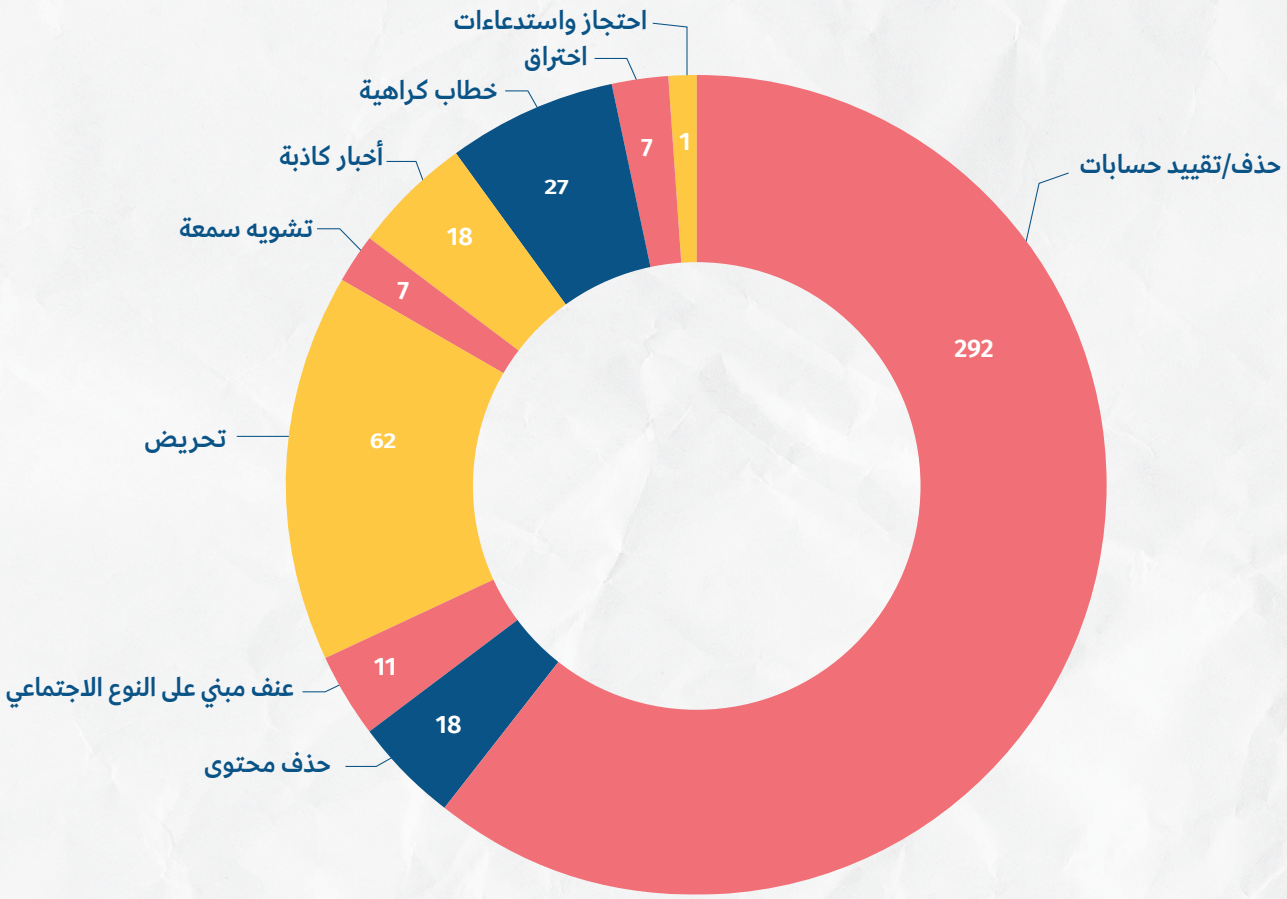

هيمنت إجراءات منصات التواصل الاجتماعي العقابية بحق الصفحات والحسابات الفلسطينية والمناصرة لحقوق الفلسطينيين/ات على خلفية التعبير عن الرأي ونقد ممارسات وإجراءات سلطات الاحتلال. فكما تظهر المؤشرات أعلاه، قد بلغت نسبة القيود والإزالة ما مجمله 68% من مجمل الانتهاكات وأشكالها المختلفة التي وثقها مركز حملة خلال الشهور الثلاثة الماضية.

توزيع الانتهاكات حسب الأشهر

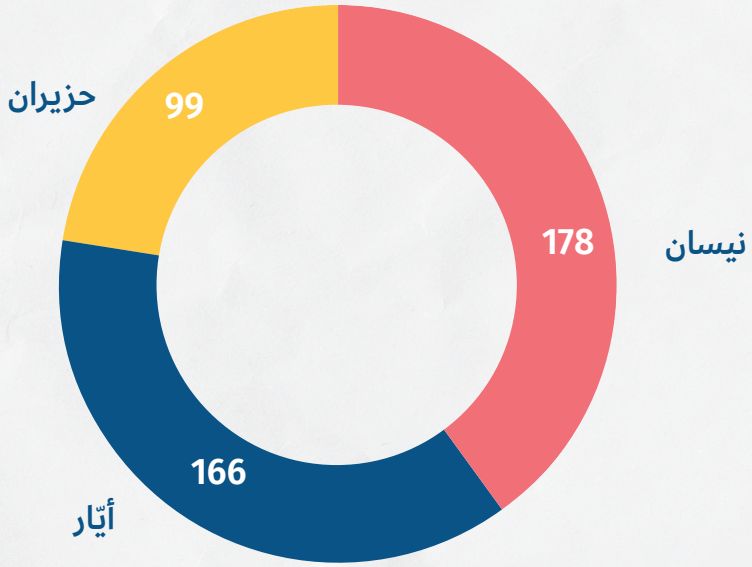

خلال شهري نيسان وأيار، شهدت الأرض الفلسطينية المحتلة تصاعدًا في الأحداث السياسية والميدانية المتوترة. وكما هو متوقع، تأثر الفضاء الرقمي بشكل كبير بتلك الأحداث، حيث تم تشديد القيود على الحريات وتفشي خطاب الكراهية والتحريض الإسرائيلي. وتعكس زيادة نسبة الانتهاكات الرقمية التي تعرض لها الفلسطينيون والمناصرون للحقوق الفلسطينية حول العالم خلال أول شهرين من الربع الثاني من العام حجم القمع والتحديات التي يواجهونها في الفضاء الرقمي.

توزيع الانتهاكات حسب المنصات

لا زالت منصات شركة "ميتا" تستحوذ على النسبة الأكبر من الانتهاكات بحق الحقوق الرقمية الفلسطينية، فقد بلغت الانتهاكات على منصات "ميتا" المختلفة 70% من مجمل الانتهاكات التي وثقها مركز حملة، لا سيّما ممارسات التقييد والإزالة والرقابة على المحتوى بشكلٍ عام، في حين ترتفع نسبة انتشار خطابات الكراهية والتحريض ضد الشعب الفلسطيني والنشطاء/ات المناصرون لحقوقه في الفضاء الرقمي.

تعليق وتقييد وإزالة:

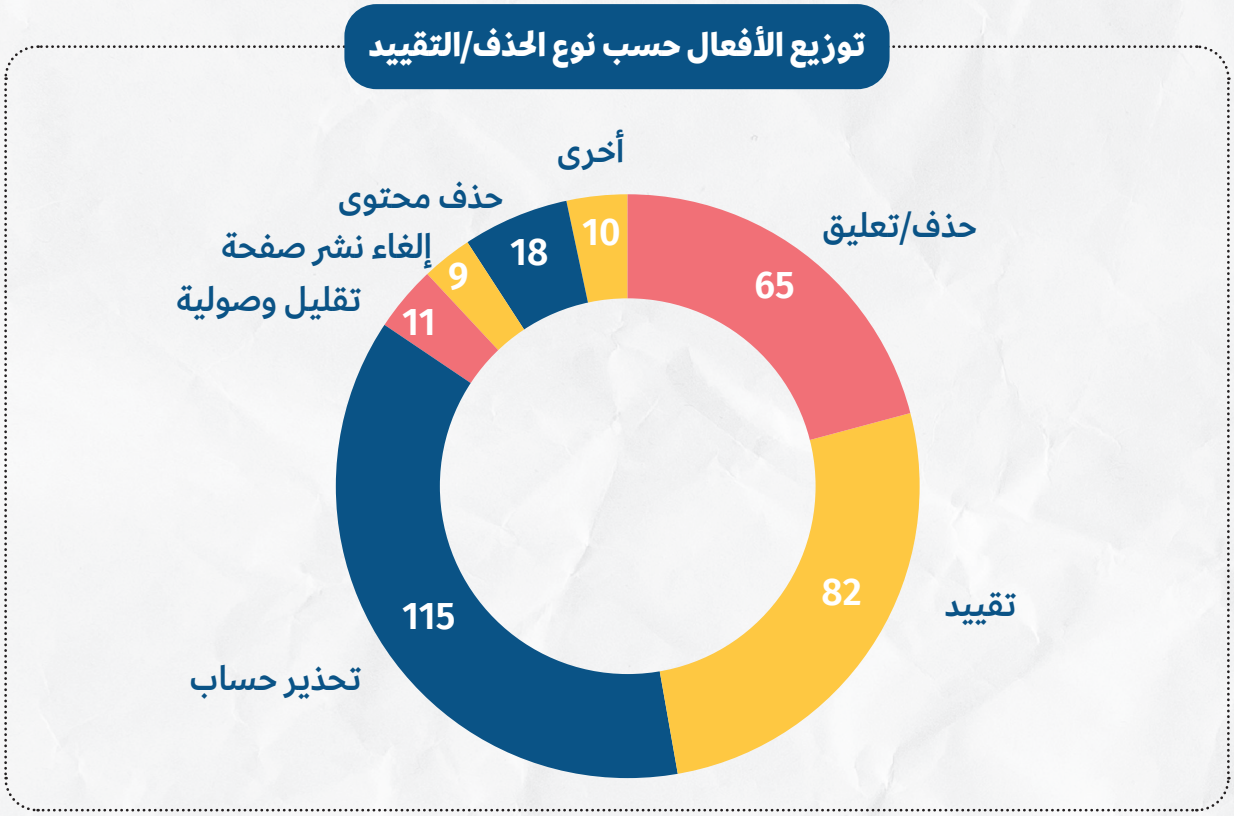

تظهر النتائج أنّ إجراءات تحذير الحسابات ومن ثم تقييدها وتعليقها بشكلٍ كامل من أبرز الإجراءات العقابية التي تتخذها الشركات بحق المحتوى الفلسطيني. وفي كثيرٍ من الأحيان، تتخذ هذه الإجراءات بشكلٍ تعسفي ودون إنذار أو دون منح فرصة توضيح من الجهات والأشخاص المتأثرين بالقرارات.

توزيع الانتهاكات حسب صنف الجهة المتأثرة

يظهر أنّ الأفراد، سواء صحفيين/ات، أو ناشطين/ات، أو مدافعين/ات عن حقوق الإنسان هم الأكثر تعرّضًا لأشكال الانتهاكات الرقمية المختلفة، في حين أنّ صفحات وسائل الإعلام أيضًا تعرّضت لعدد كبير من القيود والانتهاكات بشكلٍ يعيق عملها وأنشطتها عبر منصات التواصل الاجتماعي.

تصنيف الضحايا حسب نوع الحساب على منصات التواصل

توزيع ردود الشركات على التبليغات التي تابعها مركز حملة حتى اللحظة

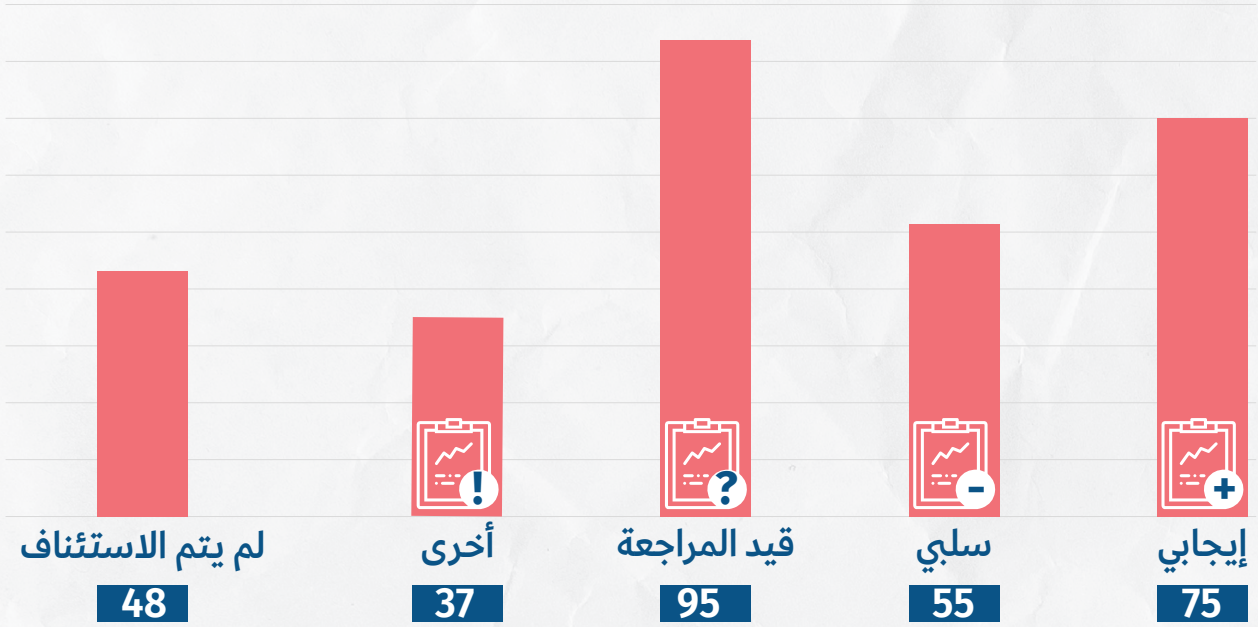

كانت نسبة النجاح واستجابة الشركات لطلبات إعادة المحتوى والحسابات ورفع القيود حوالي 23%، في حين قسم كبير من الطلبات لا يزال قيد المراجعة من قبل الشركات سواء سلبي أو إيجابي حتى لحظة إصدار التقرير.

محتوى وممارسات مؤذية

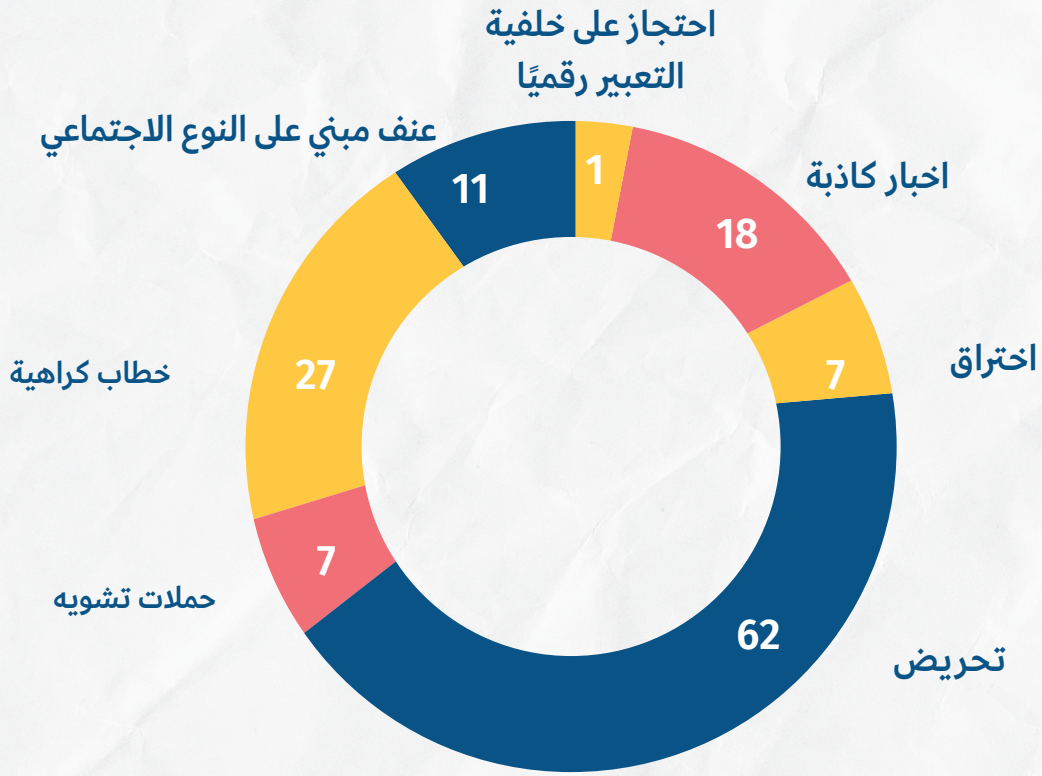

على أيّ منصّة وقعت الانتهاكات؟

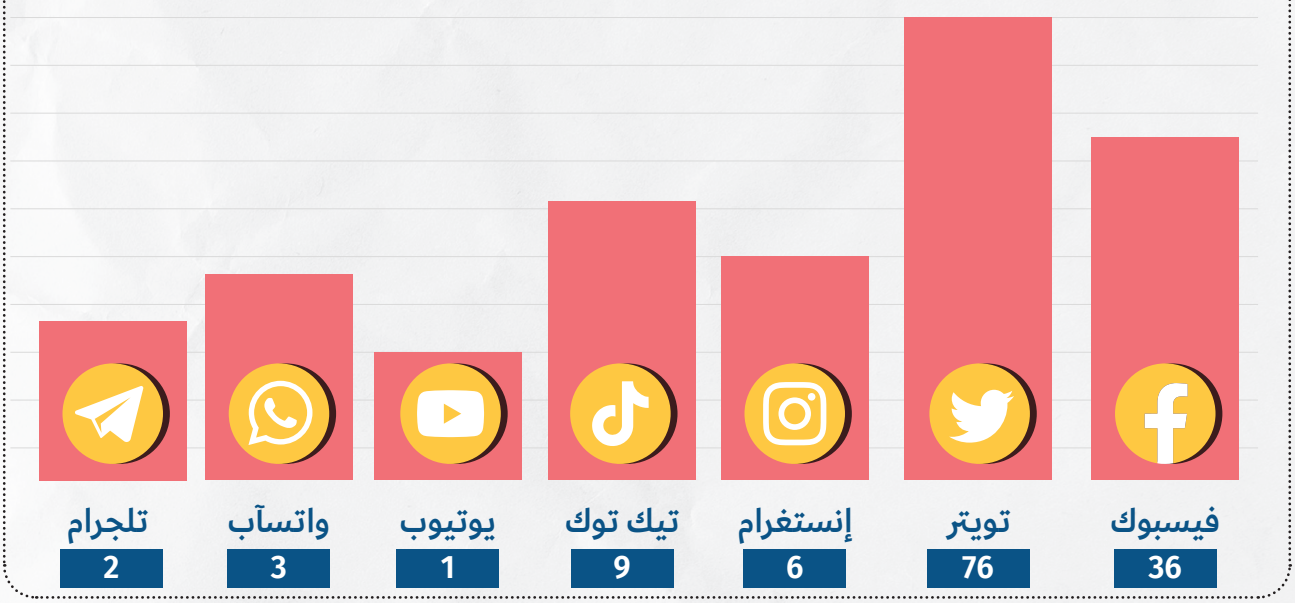

تظهر النتائج أنّ منصّة تويتر لا زالت بيئة خصبة لانتشار خطابات الكراهية والتحريض والعنف، إذ إنّ غالبية هذه المضامين قد نشرت على منصّة تويتر، ومن ثم منصّة فيسبوك.

ما هو نوع الحساب الذي نشر هذه الخطابات؟

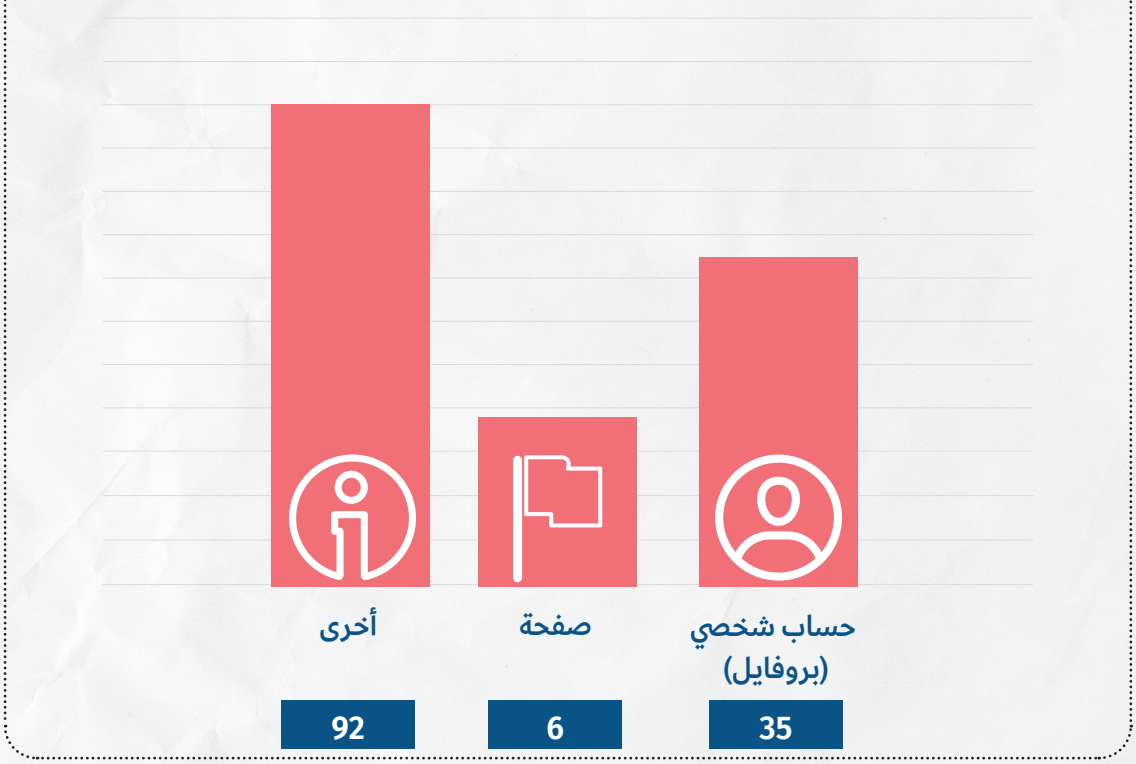

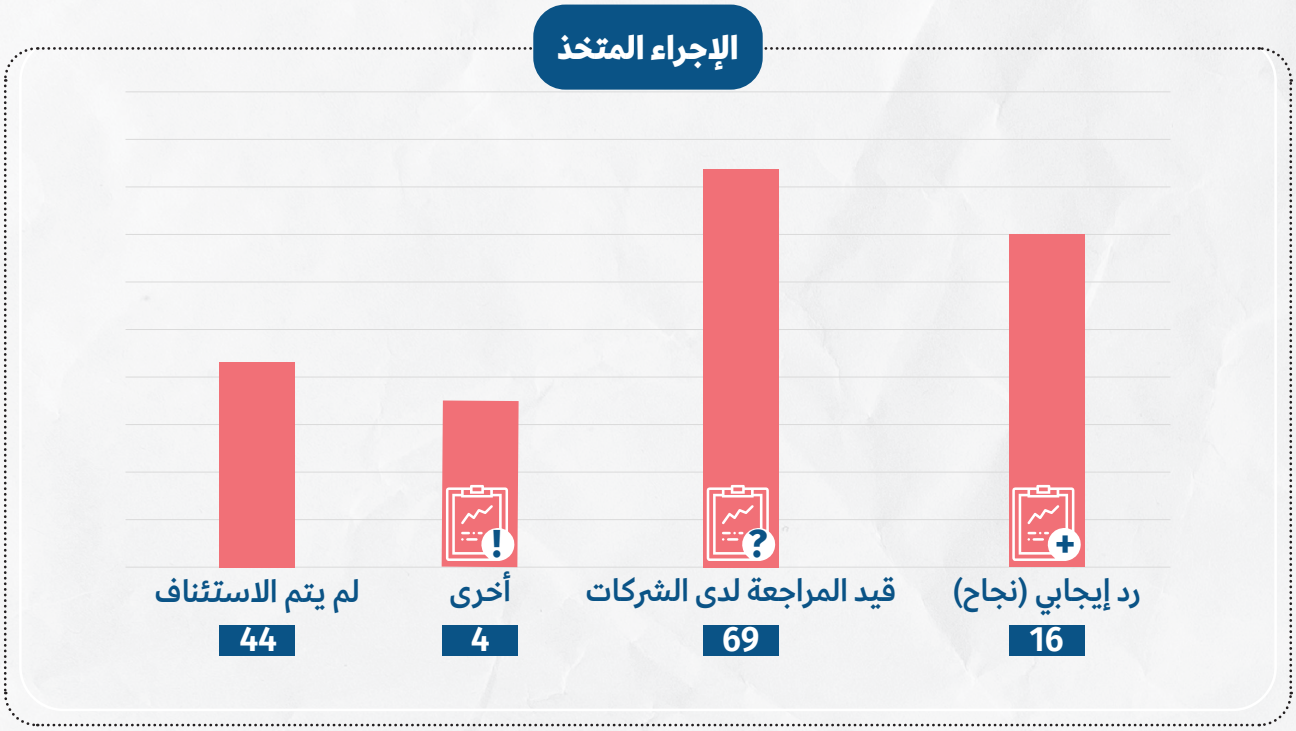

يظهر أنّ الشركات تتواطأ أو تتباطأ في أدنى تقدير باتخاذ إجراءات بحق المحتوى العنيف والتحريضي لا سيّما العبري تجاه الفلسطينيين/ات، ولا تأخذ هذه الخطابات العنيفة بجدّية على الرغم من الأثر السلبي لها في الفضاء الرقمي وأيضًا على أرض الواقع. إذ تترجم هذه الخطابات العنيفة في كثيرٍ من الأحيان إلى هجمات عنف وتدمير بحق المدنيين.

خاتمة

تظهر المؤشرات أعلاه أنّ السلطات وشركات منصات التواصل الاجتماعي تعمل على تقييد وإزالة المضامين والحسابات التي تعبّر عن وجهة النظر الفلسطينية وتنتقد الممارسات الإسرائيلية، فيما يُعد تقييدًا لحُرّية الرأي والتعبير. قد تكون دوافع الإزالة والتقييد الخوارزميات ذاتها، أو بطلب من جهات رسمية إسرائيلية، أو بضغط من مجموعات إسرائيلية أو غربية يمينية تعمل على إجراء حملات تبليغ ضخمة ضد الصفحات والمحتوى الداعم للحقوق الفلسطينية. وبرز أنّ شركة "ميتا" بمنصاتها المختلفة لا زالت على رأس هرم الشركات الأكثر تقييدًا للحقوق الفلسطينية الرقمية.

وعلى صعيدٍ آخر، فإنّ خطابات الكراهية والتحريض بحق الفلسطينيين لا زالت منتشرة بوتيرة كبيرة على منصات التواصل لا سيّما منصّة تويتر، وقد أدت هذه البيئة الرقمية التحريضية إلى تنظيم هجمات على أرض الواقع ضد السكان الفلسطينيين مثلما حدث في بلدتي حوّارة وترمسعيا. ويظهر أنّ الشركات تتساهل مع هكذا خطابات، ونسبة استجابتها لطلبات إزالة وحذف هذه المضامين ليست بالقدر المطلوب والضروري لتحييد هذه الهجمات ضد الفلسطينيين/ات والمناصرين لهم حول العالم.

ويكشف التقرير عن تعرّض الأفراد، لا سيّما الصحفيين والنشطاء/ات والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان، والمؤسسات الإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني إلى كثير من هذه الانتهاكات الرقمية، بحكم نشاط هذه الجهات والأفراد وانخراطهم في الشأن العام ودفاعهم/ن عن الحقوق الفلسطينية بشكلٍ مستمر. وهو ما يعني بشكلٍ جلي، أنّ مسار الدفاع عن الحقوق الرقمية لا زال في بدايته، ويتطلب تكاتف الجهود لحماية الفضاء الرقمي الفلسطيني

نيسان - حزيران 2023